

## خلاصة الاطروحة المعنونة

### تأثير السياسة الاقتصادية على مبدأ سلطان الإرادة

#### في التصرفات القانونية (دراسة في القانون الايراني والعراقي)

ان التطورات المعاصرة اقتصاديا اثرت على الإرادة وسلطانها، فالإرادة تآثرت بفعل هذه التطورات، مما أدى الى انحسار دور الإرادة ونقصان قيمتها ، وقد ساعد على ذلك ظهور المذاهب الاجتماعية التي تنظر إلى العقد كنظرتها إلى أي نظام إجتماعي.

فتزايد دور الدولة في العقود وتدخلت بالقواعد القانونية التي تستهدف حماية المجتمع، فقيدت بذلك حرية الافراد، ووضعت شكليات لبعض العقود، فضلا عن القيود المتعلقة بالنظام العام ، فأنتكس بذلك مبدأ الحرية التعاقدية وظهرت ما يعرف بالحرية الاجتماعية وهي الحرية التي يمنحها المجتمع لافراده فهم احرارا في حدودها فلم تعد الحرية مطلقة بل محدودة بحدود المجتمع.

فمبدأ سلطان الإرادة من المفاهيم التي تتضمن متناقضات في طبيعتها، فهو يعتبر رمزا للحرية بالنسبة للطرف القوي في العقد، لكنه يعتبر رمزا للتبعية بالنسبة للطرف الضعيف، فايهما اولى بالرعاية الجانب القوي في العلاقة العقدية أم الجانب الضعيف؟ وهل من الممكن ان تتحقق حرية الإرادة في ظل عدم التوازن بين الأطراف المتعاقدة؟ وإن كان الأمر كذلك فأين الخلل؟ فهل الخلل يكمن في الإرادة وسلطانها، أم في تدخل الدولة وتقييدها للإرادة، أم أن الأمر يتعلق بعدم قدرة النصوص للاستجابة للمستجدات المتسارعة في المعاملات؟

وقد بحثنا الموضوع في فصل تمهيدي وبابين خصصنا الفصل التمهيدي لبيان المفاهيم الكلية وقسمناه الى مبحثين تناولنا في الاول مفهوم السياسة التشريعية الاقتصادية وخصصنا الثاني لمبحث اصل سلطان الإرادة وتطورها وقد بحثنا مبررات السياسة التشريعية الاقتصادية في الباب الاول وقسمناه الى فصلين خصصنا الاول لمبحث التوازن العقدي وافردنا الثاني لمبحث التوجيه العقدي اما الباب الثاني فقد تناول بحث تأثير السياسة التشريعية الاقتصادية على الإرادة العقدية في فصلين

مستقلين بحثنا التأثير على الحرية التعاقدية في مرحلة الانشاء في الفصل الاول وافردنا الثاني لبحث  
التاثير على المضمون العقدي واختتمنا الاطروحة بخاتمة بينا فيها اهم النتائج والمقترحات التي  
توصلنا اليها.

**الكلمات الافتتاحية:**

الارادة، حرية، سلطان، السياسة، التشريع، العقد، القيود